**European Journal of Humanities and Educational Advancements (EJHEA)**
**Available Online at:** https://www.scholarzest.com
Vol. 5 No.05, May 2024
**ISSN:** 2660-5589

# EMPLOYING GOVERNANCE TO ENHANCE IRAQ'S POLITICAL AND ECONOMIC STANDING

**Assistant Lecturer. Shahad Qasim Mohammed**
Al-Nahrain University/ College of Political Science/ Department of Political Systems and Public Policies
shahadqasim@nahrainuniv.edu.iq

**Article history:**

**Received:** March 20th 2024
**Accepted:** April 14th 2024

**Abstract:**

This research deals with the role of governance in enhancing Iraq's political and economic position, as Iraq is a strategically important country in the Middle East, as it has rich natural resources, including oil and natural gas. However, Iraq faces many challenges in order to achieve political and economic stability, previous studies indicate that poor governance may be one of the factors affecting the weakness of Iraq's position at the political and economic levels, and the challenge of governance is the lack of transparency, accountability and corruption, which It negatively affects investments, the development of the private sector and the achievement of sustainable development in Iraq.

It is expected that the results of this study will be of great importance to political and economic decisions in Iraq, and to international institutions and relevant organizations that work to support the improvement of governance and enhance Iraq's position in the international community, and the study can contribute to guiding future policies and reforms in Iraq, with the aim of achieving stability, sustainable development and enhancing the country's competitiveness in the international arena.

**Keywords:** Governance, Anti-Corruption, Transparency, Sustainable Development, Private Sector

## المقدمة

تعتبر الحوكمة السياسية والاقتصادية عنصرًا حاسمًا في تحقيق التطور والاستقرار في الدولة، وتعزيز مكانتها السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي، وفي حالة العراق الذي يشهد تحديات عديدة بعد الفترة الطويلة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية، يعتبر توظيف الحوكمة أمرًا حاسمًا لتحقيق الاستقرار وتعزيز مكانته السياسية والاقتصادية في المجتمع الدولي.

وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية توظيف الحوكمة لتعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية، وتحديد الإجراءات والسياسات التي يمكن اتخاذها لتحقيق هذا الهدف، اذ ستركز الدراسة على تحليل الأثر المحتمل لتحسين الحوكمة السياسية والاقتصادية على مختلف جوانب المكانة الدولية للعراق، بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية، والتجارة الدولية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدات الدولية.

## اهمية البحث

يسلط هذا البحث الضوء على أهمية توظيف الحوكمة لتعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية عن طريق تحسين الحوكمة، اذ يمكن للعراق تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وتعزيز فرص التنمية المستدامة في المستقبل.

## هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في استعراض التحديات التي يواجهها العراق في مجال الحوكمة، مثل الفساد ونقص الشفافية والمساءلة، فضلاً عن دراسة أثر سوء الحوكمة على مكانة العراق السياسية والاقتصادية، وتحديد استراتيجيات تعزيزها، كذلك تسليط الضوء على أهمية التعاون الدولي عن طريق استكشاف الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الدولية والشركاء الدوليون في دعم جهود تعزيز الحوكمة في العراق.

## مشكلة البحث

يعاني العراق من تحديات كبيرة في مجال الحوكمة، مثل الفساد ونقص الشفافية والمساءلة، هذه المشاكل أثرت سلبًا على مكانة العراق السياسية والاقتصادية، وأحدثت عراقيل في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة بناءً على ذلك، فإن مشكلة البحث تتمحور حول كيفية تحسين الحوكمة في العراق بما يعزز مكانته السياسية والاقتصادية، عن طريق التركيز على تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين الاستقرار السياسي في البلد.

## فرضية البحث

يفترض البحث "أن تحسين الحوكمة في العراق عن طريق تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد سيكون له تأثير إيجابي على مكانة العراق السياسية والاقتصادية، من خلال زيادة الشفافية في العمل الحكومي وتعزيز المساءلة للمسؤولين، يمكن بناء ثقة المواطنين بالحكومة وتعزيز العلاقة بينهم، كما يتوقع أن مكافحة الفساد ستؤدي إلى تحسين استخدام الموارد الوطنية وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، وهذه الفرضية تحتمل الاثبات او النفي.

**منهج البحث**

أستوجب البحث الإعتماد على عدد من المناهج العلمية، إذ وظفت الباحثة أكثر من منهج علمي كلما استدعت الضرورة إلى ذلك لإتمام هذا البحث على أكمل وجه، وكما يأتي:

1. **المنهج التأريخي:** الذي يعد من المناهج الرئيسة في الدراسات والبحوث العلمية لتقديم خلفية تاريخية عن مفهوم الحوكمة.
2. **المنهج التحليلي النظمي:** الذي يعد المنهج الأساس في هذه الدراسة للوقوف على مدخلات ومخرجات دور الحوكمة في تعزيز مكانة العراق بالارتكاز على الجوانب السياسية والاقتصادية.
3. **المنهج الوصفي التحليلي:** يعد أكثر المناهج استعمالاً في دراسة الظواهر الإجتماعية والإنسانية، وذلك عن طريق الوصف الموضوعي لخصائص وسمات الحوكمة التي تساعد صانع القرار السياسي في تعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية.

**حدود البحث**

1. **الحدود المكانية:** تم تناول الموضوع (توظيف الحوكمة عن طريق اسقاطها على تعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية).
2. **الحدود الزمانية:** تم حصر هذا البحث في المدة الزمنية ما بعد العام 2014 بسبب الجهود الاصلاحية والاصلاحات الحكومية المتخذة لتعزيز الحوكمة وتحقيق التنمية الاستقرار في العراق.

**هيكلية البحث**

قسمت هذه الدراسة على مبحثين ولكل مبحث مطلبين فضلاً عن المقدمة والخاتمة، وكالاتي:

**المبحث الاول: دور الحوكمة في تعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية**

المطلب الاول: مفهوم الحوكمة.

المطلب الثاني: أهمية الحوكمة في السياسة والاقتصاد وتأثيرها على مكانة العراق.

**المبحث الثاني: استراتيجيات تعزيز مكانة العراق بواسطة الحوكمة**

المطلب الاول: تحسين اداء الحكومة العراقية

المطلب الثاني: تجارب عالمية في تحسين أداء الحكومات

## المبحث الاول: دور الحوكمة في تعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية

دور الحوكمة في تعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية يعتبر أمرًا بالغ الأهمية، فالحوكمة تؤدي دورًا حاسمًا في بناء الثقة والاستقرار والتنمية المستدامة في البلد، وتهدف الحوكمة إلى توفير بيئة مواتية للاستثمار وتطوير القطاع الخاص وتعزيز الاقتصاد الوطني، ولذا، من المهم بناء هياكل حوكمة قوية وفعّالة للتصدي للتحديات المختلفة التي يواجهها العراق في المجال السياسي والاقتصادي.

### المطلب الاول: مفهوم الحوكمة

تشير الحوكمة إلى سلوك وصفات القوة التي يستخدمها المسؤولون في البلاد لتحقيق الاستقرار وتطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية، تتضمن الحوكمة المبادئ الأخلاقية والمؤسسات المحكمة وأداء المسؤولين العام في تأدية وظائفهم بطريقة عادلة وشفافة.[1]

وتأخذ الحوكمة أيضًا في الاعتبار مبادئ التمييز والعدالة الاجتماعية لضمان أن كل المواطنين يحظون بنفس الفرص والحقوق، فضلاً عن ذلك، تسعى الحوكمة إلى بناء بنى تحتية قوية وتعزيز سيادة القانون، مما يساهم في استقرار المجتمع واستدامة التنمية، وإن من أهداف الحوكمة تعزيز التحفيز والمشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرارات ومراقبة تنفيذها، وهو ما يسهم في بناء دولة ديمقراطية قوية ومزدهرة، تهدف الحوكمة أيضًا إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي، اذ يتم وضع آليات لضمان تواجد معايير محددة للأداء وتقييم النتائج المحققة، علاوة على ذلك، فإن الحوكمة تدعم تطبيق حقوق الإنسان وتعزز حماية الحقوق الأساسية لجميع المواطنين، بما في ذلك حقوق النساء والأقليات والفئات المهمشة، وبذلك فأن الحوكمة تعد أحد العوامل الرئيسة في بناء المجتمعات المستدامة وتحقيق التنمية الشاملة.[2]

**اولاً: أهمية الحوكمة**

تُعد الحوكمة أحد العوامل الرئيسة التي تسهم في نجاح واستدامة المؤسسات والمنظمات، فهي تساهم في ضمان أن يتم إدارة أعمال المؤسسة بأمانة وشفافية ومهنية رفيعة، كما تعمل على تقوية نظام المساءلة وتشجيع المشاركة الفعالة لجميع الأطراف المعنية، مثل المساهمين والعملاء والموظفين والمجتمع المحلي، وتساعد الحوكمة ايضا في بناء سمعة جيدة للمؤسسة وتحقق الثقة لدى الأطراف المهتمة، مما يدفع بتحقيق النجاح المستدام وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة.[3]

**ثانياً: مبادئ الحوكمة**

وهي التوجهات والقيم الأساسية التي يجب أن تتبعها المؤسسات والمنظمات في إدارة شؤونها واتخاذ قراراتها، وتهدف إلى ضمان النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة في عمليات صنع القرارات، وتعتبر هذه المبادئ أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة والثقة في المؤسسات والمجتمعات، ويشمل تطبيق مبادئ الحوكمة توزيع الصلاحيات والمسؤوليات وضمان توفير المعلومات اللازمة للأطراف المعنية وتشجيع المشاركة الفاعلة للجميع.[4]

**1. شفافية**

---

[1] S Safdar, A Khan, Z Andlib . Impact of good governance and natural resource rent on economic and environmental sustainability: an empirical analysis for South Asian economies.Springer. Environmental Science and Pollution. 2022. p.88.

[2] Al-Mashhadani M, Traits of internal mechanisms, unfavorable behavior, and assertive performance. International Journal of Business Invention and Management. 2022; 11(4): p.2.

[3] عزمي بشارة، "مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2023، ص92 .

[4] برتران بديع، "زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية"، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2024، ص53.

تُعد الشفافية أحد أهم مبادئ الحوكمة الذي يجب أن تلتزم بها المؤسسات والمنظمات في أداء أعمالها، وتعني ضرورة توفير المعلومات والبيانات المهمة بشكل واضح ومفهوم لجميع الأطراف المعنية، يساهم وجود نظام شفاف في زيادة الثقة والشفافية ويعزز فرص المشاركة والاستدامة، تتضمن مبادئ الشفافية النشر المنتظم للتقارير والمعلومات المالية وإقرار السياسات والإجراءات والعمل على تحقيق فتح المجال للتحقيق والرقابة المستقلة والعلنية.

**2. المساءلة**

هي مبدأ أساسٍ في الحوكمة ويهدف إلى توفير الإشراف والرقابة على أداء المؤسسات والمنظمات، ويشمل هذا المبدأ تحديد المسؤوليات وتوزيعها بوضوح، وتقييم أداء القادة والموظفين، وتطبيق نظام العقوبات والمكافآت بشكل عادل ومنصف، تساهم المساءلة في تعزيز التفاعل الإيجابي وتطوير آليات تصحيح الأخطاء وتعزيز النزاهة والمصداقية، تشمل آليات المساءلة التقارير الدورية والتقييمات الذاتية والتدقيق الداخلي والرقابة الخارجية.[1]

**3. المشاركة**

تعد المشاركة مبدأً مهم في الحوكمة ويهدف إلى ضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية في صنع القرارات والإدارة الفاعلة للمؤسسات والمنظمات، اذ تساهم المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الأداء، يجب تشجيع المؤسسات على بناء آليات فعالة للمشاركة وتوفير المعلومات اللازمة وتعزيز الشفافية في القرارات، ويجب أيضًا تشجيع المشاركة المجتمعية والشبابية ودعم التواصل البناء والحوار المستدام لتعزيز آليات الحوكمة الفاعلة.

**ثالثا: تطبيقات الحوكمة**

تتضمن تطبيقات الحوكمة مجموعة متنوعة من المجالات والمؤسسات، فعلى سبيل المثال، في المجال الحكومي والسياسي، تؤدي الحوكمة دورًا محوريًا في ضمان شفافية العملية السياسية والحكومية، وتعزيز المساءلة للمسؤولين الحكوميين، أما في مجال الشركات والمؤسسات، فتساهم الحوكمة في تعزيز فاعلية عمل الشركات من خلال تحقيق المساءلة وإدارة المخاطر والالتزام بالمعايير الأخلاقية، أما فيما يتعلق بالمجتمع المدني والمنظمات غير الربحية، فتساعد الحوكمة في تعزيز الشفافية والمناقشة العامة والمشاركة المجتمعية في صنع القرارات لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع.[2]

**1. الحكومة والسياسة**

تعد الحكومة والسياسة من المجالات الأساسية التي تنطوي على تطبيقات الحوكمة، التي تساهم في تعزيز نزاهة وشفافية العملية السياسية وتحقيق مستوى عالٍ من المساءلة للمسؤولين الحكوميين، كما تسهم في تعزيز المشاركة المجتمعية وضمان تمثيل جميع فئات المجتمع في صنع القرارات الحكومية، وتعد الحكومة والسياسة مجالات حساسة تتطلب تنفيذ معايير حوكمة قوية لضمان حكم فاعل وعادل ومنصف.[3]

**2. الشركات والمؤسسات**

تؤدي الحوكمة دورًا حيويًا في تحقيق فاعلية وشفافية عمل الشركات والمؤسسات، عن طريق تبني مبادئ الحوكمة في الشركات، يتم تعزيز المساءلة والشفافية في اتخاذ القرارات، وتحقيق التوازن بين مصالح مساهمي الشركة المختلفة، وتهدف أيضًا إلى تحقيق المرونة في إدارة الشركات ومعالجة المخاطر، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، اذ تعد الشركات والمؤسسات من أهم مجالات التطبيق لمبادئ الحوكمة.

**3. المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية**

يقوم المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية بدورٍ أساس في تطبيق مبادئ الحوكمة، فعلى سبيل المثال، يساهم تبني مبادئ الحوكمة في هذه المنظمات في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتمكين الأعضاء والمستفيدين من المشاركة المجتمعية واتخاذ القرارات، تهدف المنظمات غير الربحية إلى تقديم خدمات وبرامج تلبي احتياجات المجتمع وتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات، ومن خلال تنفيذ مبادئ الحوكمة، يتم تحسين فاعلية المنظمات غير الربحية وتحقيق استدامة ونجاح أعمالها.

**المطلب الثاني: أهمية الحوكمة في السياسة والاقتصاد وتأثيرها على مكانة العراق**

تتمثل أهمية الحوكمة في تعزيز الاستقرار وبناء ثقة الشعب والمستثمرين في النظام السياسي والاقتصادي للعراق، بواسطة الحوكمة الجيدة يمكن للعراق تحقيق التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي، كما تساهم الحوكمة في تعزيز فرص العمل وتحسين الخدمات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

**أولاً: تأثير الحوكمة على مكانة العراق**

ان تأثير الحوكمة على مكانة العراق يكمن في تحسين سمعته وموقعه على الصعيدين السياسي والاقتصادي، إذ تساهم الحوكمة الجيدة في بناء صورة إيجابية عن البلد وتعزيز ثقة المجتمع الدولي به، وعندما يتم تطبيق نظم حوكمة فعالة، فإنها تساعد على خلق بيئة مشجعة للعمل والاستثمار وتجذب الشركات والمستثمرين الأجانب إلى العراق، مما يعزز مكانته الاقتصادية والسياسية.[4]

**ثانياً: العوامل المؤثرة في توظيف الحوكمة**

تعد العوامل المؤثرة في توظيف الحوكمة في العراق أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز مكانته السياسية والاقتصادية، وتشير الدراسات إلى أن ارتباط الحوكمة بالاستقرار السياسي والأمني هو عامل حاسم في تعزيز التنمية وجذب الاستثمارات، فضلاً عن ذلك تلعب الشفافية ومكافحة الفساد دورًا كبيرًا في تعزيز المصداقية والثقة في النظام السياسي والاقتصادي، فضلاً عن ذلك تعد قوة المؤسسات الحكومية

---

[1] S Safdar, A Khan, Z Andlib, Op. Cit, P.92.

[2] عزمي بشارة، "مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات، مصدر سبق ذكره، ص65.

[3] Al-Mashhadani M, Op. Cit, P.6.

[4] هبه جمال الدين، الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24، 2023، ص 190.

عاملاً مؤثرًا في تحقيق نجاح الحكومة والتنمية المستدامة وأخيراً، يؤدي تطوير القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات دورًا حاسمًا في توفير فرص العمل وتنشيط الاقتصاد وتحقيق التنمية الشاملة.[1]

**1. الاستقرار السياسي والأمني**

يعد الاستقرار السياسي والأمني من العوامل المؤثرة بشكل كبير في توظيف الحوكمة في العراق، فعدم وجود استقرار سياسي يؤدي إلى عدم الثقة في الحكومة ويقوض جهود تعزيز المكانة السياسية والاقتصادية، فضلاً عن ذلك تتأثر استقرارية وأمن البلد بمدى قدرة الحكومة على تفعيل قوات الأمن ومحاربة الجماعات المتطرفة والإرهابية، لذا يجب تعزيز الاستقرار السياسي والأمني عن طريق تعزيز القدرات الأمنية وتعزيز التفاهم والتسامح السياسي.[2]

ويؤثر الاستقرار السياسي بشكل كبير على تنفيذ الحكم الرشيد في العراق، فأنه يشجع المؤسسات الحكومية والهيئات الرقابية للعمل بكفاءة وفعالية، كما يزيد من فُرص التعاون والتنسيق بين الأطراف المختلفة، ومن الأهمية أيضًا وجود استقرار سياسي لتأمين بيئة مناسبة وآمنة للاستثمار والتجارة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويعزز الحوكمة في البلاد.[3]

**أ. تأثير النزاعات السياسية**

تعد النزاعات السياسية أحد أهم العوامل التي تؤثر على الحوكمة في العراق، فعندما تشهد البلاد صراعات سياسية، تكون هناك اضطرابات وتشتت في العملية الحكومية والإدارية، يعجز الجهاز الحكومي عن تنفيذ السياسات والبرامج بطريقة فعالة، مما يؤثر سلبًا على جودة الحياة والخدمات التي يتلقاها الناس كما أن النزاعات السياسية تقوض مصداقية وشرعية المؤسسات الحكومية، مما يؤدي إلى ضعف الحوكمة وانعدام الثقة بين الحكومة والشعب.[4]

**ب. أهمية الاستقرار السياسي في تعزيز الحوكمة الفعالة**

يعد الاستقرار السياسي أساسًا في تعزيز الحوكمة الفعالة في العراق. فعندما يكون هناك استقرار سياسي، يتمكن الحكومة من وضع خطط استراتيجية طويلة الأمد وتنفيذها بفاعلية. يمكن للحكومة أن تركز على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستقرار السياسي يعزز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مما يؤدي إلى تعزيز الحوكمة الشاملة والشمولية في البلد.

**ت. تحديات توظيف الحوكمة في ظل عدم الاستقرار السياسي**

تواجه الحوكمة تحديات كبيرة في ظل عدم الاستقرار السياسي، فعندما تكون هناك اضطرابات سياسية وانقسامات، يكون من الصعب تنفيذ الإصلاحات اللازمة وتحقيق تقدم في مجال الحوكمة، تتعرض المؤسسات الحكومية للتدخلات السياسية والتأثيرات الخارجية، مما يعقد عملية اتخاذ القرار ويقوض الحوكمة الشاملة، بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي يزيد من انتشار الفساد وعدم الشفافية، وبالتالي يؤثر سلبًا على قدرة الحكومة على تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.[5]

**2. تأثير الاستقرار الأمني في توظيف الحوكمة**

يؤدي الاستقرار الأمني دورًا حيويًا في توظيف الحوكمة في العراق، فعندما يكون هناك استقرار أمني في البلاد، يتم تأمين الظروف اللازمة لتطبيق الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل الحكومة والمؤسسات وبالتالي، يمكن للحكومة العراقية تعزيز الحوكمة الفعالة وتطبيق السياسات العامة التي تعود بالفائدة على المجتمع، وعن طريق تحقيق الاستقرار الأمني، سيرتفع مستوى الثقة لدى المواطنين في الحكومة ويزداد التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص لتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية.[6]

**أ. دور الأمن في تعزيز الحوكمة الفعالة**

يقوم الأمن بدورٍ مهمٍ في تعزيز الحوكمة الفعالة، فعندما يتم ضمان الأمان والسلامة للمواطنين وممتلكاتهم، يمكن للحكومة أن تركز على القضايا الأساسية لتحقيق الحوكمة الفعالة، ويشمل ذلك تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان وتوفير الخدمات العامة للمواطنين، كما أن الأمن يعزز الثقة المجتمعية في النظام السياسي والقانوني، ويسهم في تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في البلاد.

**ب. تأثير الأمن الضعيف على تنفيذ السياسات الحكومية**

عندما يكون هناك أمن ضعيف في البلد، فإن ذلك يؤثر سلبًا على تنفيذ السياسات الحكومية، فالأمن الضعيف يسهم في زيادة حالات الفوضى والعنف وعدم الاستقرار، مما يعوق عمل الحكومة وتطبيق سياساتها وبالتالي، يعاني المواطنون من نقص في الخدمات العامة المقدمة من الحكومة وتأخير في تلبية احتياجاتهم الأساسية، فضلاً عن ذلك يتم استغلال الأمن الضعيف من قبل الجماعات المتطرفة والإرهابية لزعزعة الاستقرار وتعطيل تنفيذ السياسات الحكومية لذلك، يكون تحقيق الأمن الشامل والمستدام أمرًا ضروريًا لضمان تطبيق الحوكمة الفعالة وتحقيق الرخاء والتنمية في العراق.

**3. الشفافية ومكافحة الفساد**

تؤدي الشفافية ومكافحة الفساد دورًا حيويًا في توظيف الحوكمة، فالشفافية تعزز المصداقية والثقة في الحكومة والنظام السياسي، كما أنها تعزز فرص الاستثمار وتحقق التنمية المستدامة ومن ناحية أخرى، يُعَدُّ الفساد من أبرز التحديات التي تواجهها

---

[1] Siriopoulos C, Tsagkanos A, Svingou A, Daskalopoulos E. Foreign direct investment in GCC countries: The essential influence of governance and the adoption of IFRS. Journal of Risk and Financial Management. 2021, (6):264.

[2] Mahmoudreza Rahbarqazi, Corruption Perceptions, Political Distrust, and the Weakening of Political Islam in Iraq, Spanish Journal of Sociology, n.29 (3, supl. 1), 2020, p. 59.

[3] حيدر بخيت، دور الحكم الرشيد في بناء الدولة: حالة العراق، مجلة العقاد للدراسات الإدارية المعاصرة، المجلد 1، العدد3، 2021، ص65.

[4] حيدر بخيت، دور الحكم الرشيد في بناء الدولة: حالة العراق، المصدر نفسه، ص66.

[5] قاسم العنزي واحمد عباس، دور الحوكمة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 17، 2021، ص54.

[6] حمزة حداد ومرسين الشمري، الإهمال الجماعي لجنوب العراق: الفرص الضائعة للتنمية والحكم الرشيد، حفظ السلام الدولي، المجلد 30، العدد 5، 2023، ص650.

الحكومة العراقية، اذ يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي ويعوق تنظيم الجهود الحكومية، لذا ينبغي اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية عن طريق تعزيز الرقابة وتحسين آليات الحوكمة.[1]

**أ. دور الشفافية في تعزيز الثقة بين المؤسسات والمواطنين**

تؤدي الشفافية دورًا حاسمًا في تعزيز الثقة بين المؤسسات والمواطنين، فعندما تكون المؤسسات شفافة وتتيح للمواطنين نظرة داخل عملها وقراراتها، فإن ذلك يعزز الثقة ويعمل على تجنب الشكوك والشائعات علاوة على ذلك، فإن الشفافية تمكن المواطنين من مراقبة استخدام السلطة ومكافحة الفساد بما يساهم تحقيق الشفافية في تضمين آليات الرقابة والحوكمة الجيدة في العمل الحكومي والمؤسسات العامة، وهو ما يعزز مستوى الثقة بين المواطنين وتلك المؤسسات أيضًا، تعمل زيادة الشفافية على توفير فرص المشاركة والمساواة في صنع القرارات ويعزز علاقة تعاونية بين المؤسسات والمواطنين في تحقيق التنمية المستدامة.[2]

**ب. تأثير مكافحة الفساد على النظام الحكومي والاقتصادي**

ان مكافحة الفساد له تأثيرات كبيرة على النظام الحكومي والاقتصادي في العراق، فعندما يكون هناك ارتفاع في مستويات الفساد، يؤدي ذلك إلى عدم الثقة في الحكومة والمؤسسات، ويضعف الشفافية والنزاهة في الإجراءات الحكومية، كما يؤثر الفساد على الاقتصاد الوطني من خلال تدهور الاستثمارات وزيادة التكاليف وانخفاض الانتاجية، وعن طريق مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، يمكن تعزيز النظام الحكومي والاقتصادي وتحقيق الاستقرار.[3]

**ج. تحديات التعاون الدولي في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في العراق**

تشكل التحديات الدولية عائقًا إضافيًا لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في العراق، لذلك ينبغي تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومة العراقية والمجتمع الدولي لمكافحة الفساد وتحقيق الشفافية، وقد يشمل ذلك تبادل المعلومات والتكنولوجيا والخبرات ذات الصلة في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية علاوة على ذلك، يحتاج العراق إلى الدعم الدولي لتعزيز القدرات البشرية والتدريب في هذا الصدد يتطلب هذا التعاون الدولي جهودًا مشتركة لمواجهة تحديات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في العراق.[4]

## المبحث الثاني:

## استراتيجيات تعزيز مكانة العراق بواسطة الحوكمة

توظف الحكومة العراقية استراتيجيات متعددة لتعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية من خلال تعزيز الحوكمة، تتضمن هذه الاستراتيجيات تطوير القطاع العام وتحسين أداء الحكومة عن طريق تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة الشؤون الحكومية، كما تركز الاستراتيجية على تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية لتعظيم تأثير القرارات الحكومية وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد، بالإضافة إلى ذلك تسعى الحكومة العراقية لتعزيز القوانين وتطبيقها بشكل فعّال لضمان العدالة والتوازن في المجتمع، وأخيرا يتم تعزيز الاستقرار السياسي والأمني من خلال مكافحة التحديات الأمنية والحفاظ على الاستقرار السياسي في العراق.

**المطلب الاول: تحسين اداء الحكومة العراقية**

يهدف هذه الجزء إلى تحسين أداء الحكومة العراقية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز كفاءة وفاعلية العمل الحكومي، اذ يعتبر تحسين أداء الحكومة العراقية أمرًا مهما في تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات وتطلعات المواطنين، وفي ضوء التحديات التي تواجه الحكومة العراقية، فإنه من المهم إجراء تحليل شامل لأدائها الحالي لتحديد نقاط القوة والضعف وتحديد المجالات التي تحتاج إلى إصلاح وتحسين، ومن ثم يمكن وضع استراتيجيات فعالة لتحسين أداء الحكومة العراقية وتحقيق النتائج المرجوة.

**1. تطوير القطاع العام**

تعمل الحكومة العراقية على تطوير القطاع العام وتحسين أداء الحكومة من خلال اتخاذ عدة إجراءات، وتشمل هذه الإجراءات تحسين الكفاءة في إدارة الشؤون الحكومية وتبسيط الإجراءات الإدارية، تهدف الحكومة أيضًا إلى الاستثمار في تدريب وتأهيل الموظفين الحكوميين لزيادة مستوى الكفاءة والمهارات بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة العراقية على تطوير نظم التكنولوجيا المعلوماتية لتسهيل الإجراءات الحكومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.[5]

**2. تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية**

تعد الشفافية والمشاركة المجتمعية عنصرًا أساسيًا في تعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية، اذ تعمل الحكومة العراقية على تعزيز الشفافية من خلال زيادة نسبة النشر وتوفير المعلومات الضرورية للمواطنين، علاوة على ذلك، تتبنى الحكومة سياسات تشجع المشاركة المجتمعية في صنع القرارات وتوفير منصات للحوار والمشاركة المجتمعية، وتعكس هذه الاستراتيجية التزام الحكومة بتعزيز الشفافية وتعزيز العلاقة بين الحكومة والمواطنين.[6]

**3. تعزيز القوانين وتطبيقها بشكل فعال**

---

[1] Mohammed, Riyam Taqi, Rabab Adnan Al-Rubaye, and Bashaer Khudhair Abbas Alkhafaji. "Exploring the impact of corporate governance in improving transparency, combating corruption and promoting sustainable development plans-Evidence from listed banks Iraqi." In AIP Conference Proceedings, vol. 3092, no. 1. AIP Publishing, 2024, p13.

[2] Al-Awsi, Researcher Mohammed Rafid Raoof, and Syed Alireza Tabatabai. "THE ROLE OF TRANSPARENCY IN PREVENTING ADMINISTRATIVE CORRUPTION IN IRAQ AND EGYPT." World Bulletin of Management and Law 18 (2023): p118-119.

[3] حمادي الفخفاخ وايمان جليل، دور هيأة النزاهة في تفعيل الحوكمة للحد من الفساد الاداري والمالي، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد 19، العدد 49، 2023، ص30.

[4] Abida, I. D. and Wajarb, I. J. "Insights on the Components of Smart Governance for Government Units in Iraq." (2022), p1270.

[5] Mohammed, Riyam Taqi, Op. Cit, P.15.

[6] هبه جمال الدين، الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2023، ص132.

يعد تعزيز القوانين وتطبيقها بشكل فعال أمرًا حاسمًا لتعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية، تعمل الحكومة العراقية على تقوية النظام القانوني وتحسين التشريعات المعمول بها لضمان العدالة وتعزيز الشفافية، بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق القوانين بشكل فعّال يضمن تنفيذ العقوبات على المخالفين وتعزيز الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد.[1]

**4. تعزيز الاستقرار السياسي والأمني**

يقوم الاستقرار السياسي والأمني على تعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية، وتعمل الحكومة العراقية على تعزيز الاستقرار السياسي عن طريق تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار وتسهيل الحوار بين القوى السياسية المختلفة في البلاد، كما تعزز الحكومة الاستقرار الأمني من خلال تعزيز الجهود الأمنية لمكافحة التهديدات الداخلية والخارجية وضمان سلامة المواطنين والممتلكات في العراق.[2]

**المطلب الثاني: تجارب عالمية في تحسين أداء الحكومات**

قامت العديد من الدول بتحسين اداء حكوماتها، اذ تمكنت الحكومة السنغافورية من تعزيز أداء القطاع العام من خلال تبني مبادرات تركز على الابتكار واستخدام التكنولوجيا وتحسين الجودة وتطوير مهارات الموظفين، بالإضافة إلى ذلك تعد تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا ناجحًا في تحسين أداء حكومتها، اذ تم تطوير استراتيجية واضحة لتعزيز الشفافية والمساءلة وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية وتحسين جودة الخدمات الحكومية، لذلك يمكن استخلاص دروس مهمة من هذه التجارب العالمية في تحسين أداء القطاع العام، مما يمكن أن يساعد الحكومة العراقية في عملية تطوير أداءها وتحقيق أهدافها بفعالية أكبر.

**1. تجربة سنغافورة في توظيف الحوكمة**

تعد تجربة سنغافورة في توظيف الحوكمة نموذجًا مثاليًا للعديد من الدول، اذ ركزت على اتباع استراتيجيات مبتكرة لتعزيز الحوكمة في القطاع العام، من بينها ترسيخ مفهوم الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية، وتهدف سنغافورة إلى تعزيز الفاعلية والنزاهة ومكافحة الفساد من خلال تعزيز القيادة القوية وتشجيع الابتكار وتحسين الإدارة واستخدام التكنولوجيا، وبفضل هذه الاستراتيجيات الشاملة والكفاءة في تنفيذها، تم تحقيق نتائج مبهرة في سنغافورة من حيث استقرار الحكومة وزيادة الثقة والرضا العام بالجهود الحكومية.[3]

**أ. استراتيجيات سنغافورة لتعزيز الحوكمة**

اعتمدت سنغافورة على استراتيجيات متعددة لتحقيق تعزيز الحوكمة في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز هذه الاستراتيجيات تعزيز مفهوم الشفافية من خلال تعزيز حق الوصول إلى المعلومات ونشر البيانات الحكومية بشكلٍ مفتوح، كما تهتم حكومتها بتعزيز المساءلة من خلال تعزيز أنظمة المراقبة والرقابة على العمل الحكومي وتشجيع الشفافية في تدفق الأموال وإدارتها، وتعتبر تعزيز مشاركة المجتمع في صنع القرارات واستشارتهم في السياسات والبرامج الحكومية من أهم الاستراتيجيات التي تسعى إليها.[4]

**ب. النتائج والتحسينات المحققة في سنغافورة**

حققت سنغافورة نتائج وتحسينات ملموسة في مجال توظيف الحوكمة، فقد أدى التركيز على تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية إلى زيادة الثقة في الحكومة والمؤسسات، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، وتحسين نوعية الخدمات الحكومية، ولاحظت سنغافورة تحسنًا ملحوظًا في مكافحة الفساد ورفع مستوى النزاهة والشفافية في العمل الحكومي، لذلك تعد نموذجًا ناجحًا لتطبيق استراتيجيات الحوكمة وتحقيق التحسينات المستدامة في البلد.

**2. تجربة الإمارات العربية المتحدة في توظيف الحوكمة**

تُعد تجربة الإمارات العربية المتحدة في توظيف الحوكمة واحدة من النماذج الناجحة في المنطقة وتهدف دولة الإمارات إلى تعزيز الحوكمة كأداة رئيسة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي، وتعتبر الحوكمة الفعّالة أحد أساسيات نجاحها في تطبيق استراتيجيات التنمية وتحقيق التحول الاقتصادي، من جهة أخرى، فإن الحكومة الإماراتية تعتمد على الأداء المبني على المؤشرات لتقييم ومراقبة الحوكمة، وذلك من خلال إجراء تقييمات دورية لمؤسساتها الحكومية وتبني أفضل الممارسات الدولية في هذا الصدد.[5]

**أ. الإطار القانوني والتنظيمي في الإمارات العربية المتحدة**

يعد الإطار القانوني والتنظيمي في الإمارات العربية المتحدة من العوامل الرئيسة لتحقيق الحوكمة القوية، اذ تم تبني عدد من القوانين واللوائح التي تنظم عمل القطاع الحكومي وتسهم في توفير بيئة ملائمة للحوكمة الفعالة، وتشمل هذه القوانين واللوائح قانون الشفافية والمساءلة، وقانون الحوكمة الحكومية، وقوانين الرقابة المالية والمحاسبية، وتهدف هذه الإطارات القانونية والتنظيمية إلى تحقيق الشفافية في إجراءات صنع القرار وتوفير آليات المساءلة والمراقبة القوية لضمان أفضل استخدام للموارد العامة وتحقيق التنمية المستدامة.[6]

**ب. الابتكارات والمبادرات لتعزيز الحوكمة في الإمارات العربية المتحدة**

---

[1] حمزة حداد ومرسين الشمري، مصدر سبق ذكره، ص652.

[2] Almashhadani M, Almashhadani HA. Internal mechanisms features, unfavourable behaviour and firm performance. International Journal of Business and Management Invention. 2022;11(4): p.6.

[3] Abdou, A. M. "Good governance and COVID-19: The digital bureaucracy to response the pandemic (Singapore as a model)." Journal of Public Affairs (2021), p65.

[4] عباس فاضل جياد، دور الاجهزة الرقابية في تطبيق قواعد الحوكمة، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 43، 2020، ص94.

[5] Alabdullah, Tariq Tawfeeq Yousif. "Capital market companies in the UAE: Determinants and factors affecting the performance of listed UAE companies." Cashflow: Current Advanced Research on Sharia Finance and Economic Worldwide 3, no. 1 (2023): p7.

[6] Saradara, S. M., Khalfan, M. M. A., Rauf, A., and Qureshi, R. "On the path towards sustainable construction—the case of the United Arab Emirates: a review." Sustainability (2023), p85.

اعتمدت الإمارات العربية المتحدة على الابتكارات والمبادرات المتعددة لتعزيز الحوكمة في الجهاز الحكومي، تم إنشاء هيئة الحوكمة والابتكار المجتمعي ومبادرة "الإمارات السعيدة" لتعزيز الشفافية والمساءلة وتشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرار، فضلاً عن ذلك أطلقت الحكومة الإماراتية برنامج "الحكومة الذكية" الذي يهدف إلى تحسين خدمات الحكومة الإلكترونية وتعزيز الشفافية والفعالية في تقديم الخدمات الحكومية، تعكس هذه الابتكارات والمبادرات التزام الإمارات بتحقيق أفضل معايير الحوكمة ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.[1]

**3. العوامل المؤثرة في نجاح تجارب الدول المذكورة**

ان العوامل المؤثرة في نجاح تجارب دول سنغافورة والإمارات العربية المتحدة في توظيف الحوكمة هي متعددة، أحد هذه العوامل هو التنظيم القانوني والتنظيمي الذي يوجد في هذه الدول والذي يوفر إطار قانوني قوي ومنظم للحكومة والمؤسسات العامة، كما يعتمد النجاح أيضًا على وجود استراتيجيات وسياسات فعالة وابتكارات في تعزيز الحوكمة وتطبيقها، وبالإضافة إلى ذلك يلعب الالتزام القوي من قبل القادة والمسؤولين الحكوميين دورًا هامًا في تحقيق النجاح، حيث يجب أن يكون لديهم رؤية واضحة وقدرة على تنفيذ الإصلاحات اللازمة واتخاذ القرارات الصائبة.

4. **التحديات المحتملة لتطبيق النماذج الحكومية في العراق**

يواجه تطبيق النماذج الحكومية في العراق تحديات محتملة، أحد هذه التحديات هو تكرار التغييرات السياسية والاجتماعية التي تشهدها البلاد، مما يؤثر على الاستقرار السياسي والمؤسساتي، كما أن وجود فساد واستغلال المناصب يعد عقبة أمام تحقيق توظيف الحوكمة بشكل فعال، فضلاً عن ذلك، يمكن أن تكون القيود المالية والموارد المحدودة عائقًا لتنفيذ الإصلاحات وتعزيز الحوكمة في العراق، لذا يجب أن تتعامل الحكومة العراقية مع هذه التحديات بحكمة وتتبنى سياسات واستراتيجيات فعالة لتجاوزها وتحقيق تطبيق نماذج حوكمة ناجحة في البلاد.[2]

**5. النتائج المتوقعة من توظيف الحوكمة في العراق**

من المتوقع أن يؤدي توظيف الحوكمة في العراق إلى عدة نتائج إيجابية أولاً، ستساهم الحوكمة في تحسين المكانة السياسية والاقتصادية للعراق في المجتمع الدولي، ستزيد الشفافية والمشاركة المجتمعية من ثقة الدول الأخرى في العراق وتعزز فرص الشراكات والتعاون الدولي، ثانيًا، سيتم تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة الدولية في العراق، كذلك ستؤمن الحوكمة بيئة استثمارية مستقرة ومواتية، مما يعزز الثقة في تجارة العراق ويجذب المزيد من الاستثمارات، وأخيرًا، ستسهم الحوكمة في تطوير البنية التحتية وتحسين خدمات الحكومة، وايضاً سيتم توجيه الموارد والاستثمارات بشكل فعال لتحقيق ذلك، مما يعزز البنية التحتية ويحسن خدمات الحكومة للمواطنين والشركات.

**الخاتمة**

في الختام، يتبين أن توظيف الحوكمة لتعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية يشكل تحديا كبيرا بسبب العديد من العوامل المتداخلة، إلا أنه من خلال تطوير القطاع العام وتحسين أداء الحكومة، وتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية، وتعزيز القوانين وتطبيقها بشكل فعال، وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني، يمكن تحقيق نتائج إيجابية في تعزيز مكانة العراق، ومن المتوقع أن يتحسن الوضع السياسي والاقتصادي للعراق، وتزداد جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة الدولية، ويتم تطوير البنية التحتية وتحسين خدمات الحكومة، إلا أنه يجب التصدي للتحديات المستمرة التي تتمثل في الفساد وضعف النظام القانوني، والاضطرابات السياسية والأمنية، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتعد التوصيات والإصلاحات الشاملة ضرورية لتحقيق تعزيز الحوكمة في العراق وتطوير البلاد بشكل شامل.

**<u>الاستنتاجات</u>**

بناءً على المحتوى المتناول في هذه الدراسة، يمكن الاستنتاج بأن توظيف الحوكمة يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية، اذ توضح المباحث السابقة أن الحوكمة لها تأثير كبير على الاستقرار السياسي والأمني، وتطوير القطاع العام والخاص، ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، وتحسين أداء الحكومة، من خلال تطبيق استراتيجيات تعزز الحوكمة وتحقق تلك العوامل المؤثرة في توظيفها، يتوقع تحسين المكانة السياسية والاقتصادية للعراق عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية، تعزيز التجارة الدولية، وتطوير البنية التحتية وخدمات الحكومة، ومع ذلك تبقى التحديات المتمثلة في الفساد وضعف النظام القانوني، الاضطرابات السياسية والأمنية، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية تعتبر أقفالًا تحتاج إلى معالجة جادة لضمان النجاح في توظيف الحوكمة في العراق وتحقيق النتائج المرجوة.

**<u>التوصيات</u>**

من اجل تعزيز الحوكمة في العراق يستدعي اتخاذ توصيات عملية ومحددة عن طريق عدة سبل:

1. ينبغي تطوير القطاع العام وتحسين أداء الحكومة من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية وتحقيق التوازن بين الوظائف التنفيذية والرقابية.
2. يمكن تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية عن طريق تعزيز حقوق المواطنين في الوصول إلى المعلومات والمشاركة في صنع القرار.
3. يجب تعزيز القوانين وتطبيقها بشكل فعال عبر تعزيز قدرات النيابة العامة والمحكمة العليا وضمان حكم القانون.
4. يُنصح بتعزيز الاستقرار السياسي والأمني من خلال تحقيق التسوية والتعاون بين القوى السياسية وتعزيز القدرات الأمنية للمؤسسات الأمنية.
5. ينبغي تبني سياسات وآليات لمكافحة الفساد وتعزيز المساءلة وتطبيق العقوبات على المخالفين.
6. من الضروري أيضًا تعزيز دور المجتمع المدني في رصد العمل الحكومي وتوفير الملاحظات والمقترحات.
7. يجب تعزيز الشفافية في العملية التشريعية وتشجيع المشاركة الشاملة لجميع الفئات الاجتماعية.
8. وأخيراً، يجب تعزيز التعليم والتدريب على الحكم الرشيد وتثقيف الموظفين الحكوميين حول معايير الحوكمة الجيدة وأخلاقيات العمل العامة.

بتبني هذه التوصيات، يمكن تحسين مكانة العراق السياسية والاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة في البلاد.

---

[1] Ahmed, M. A., Kaya, T., and Karanfiller, T. "Evaluating E-court systems in regional governments in developing countries using technology acceptance model." Information Development (2024), p33.

[2] Hajar, Hadi, Elhassani Ibtissam, and Sekkat Souhayl. "Unlocking the Potential of Artificial Intelligence in Public Service: Challenges, Opportunities, and Best Practices for Developing Countries-A systematic art review." Boletin de Literatura Oral-The Literary Journal 10, no. 1 (2023): p3142.

**المصادر:**

**اولاً: اللغة العربية**

1. برتران بديع، "زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية"، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2024.
2. حمادي الفخفاخ وايمان جليل، دور هيأة النزاهة في تفعيل الحوكمة للحد من الفساد الاداري والمالي، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد 19، العدد 49، 2023.
3. حمزة حداد ومرسين الشمري، الإهمال الجماعي لجنوب العراق: الفرص الضائعة للتنمية والحكم الرشيد، حفظ السلام الدولي، المجلد 30، العدد 5، 2023.
4. حيدر بخيت، دور الحكم الرشيد في بناء الدولة: حالة العراق، مجلة العقاد للدراسات الإدارية المعاصرة، المجلد 1، العدد3، 2021.
5. عباس فاضل جياد، دور الاجهزة الرقابية في تطبيق قواعد الحوكمة، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 43، 2020.
6. عزمي بشارة، "مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2023.
7. قاسم العنزي واحمد عباس، دور الحوكمة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 17، 2021.
8. هبه جمال الدين، الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24، 2023.

**ثانياً: اللغة الانجليزية**

1. Abdou, A. M. "Good governance and COVID-19: The digital bureaucracy to response the pandemic (Singapore as a model)." Journal of Public Affairs (2021)
2. Abida, I. D. and Wajarb, I. J. "Insights on the Components of Smart Governance for Government Units in Iraq." (2022).
3. Ahmed, M. A., Kaya, T., and Karanfiller, T. "Evaluating E-court systems in regional governments in developing countries using technology acceptance model." Information Development (2024).
4. Alabdullah, Tariq Tawfeeq Yousif. "Capital market companies in the UAE: Determinants and factors affecting the performance of listed UAE companies." Cashflow: Current Advanced Research on Sharia Finance and Economic Worldwide 3, no. 1 (2023).
5. Al-Awsi, Researcher Mohammed Rafid Raoof, and Syed Alireza Tabatabai. "THE ROLE OF TRANSPARENCY IN PREVENTING ADMINISTRATIVE CORRUPTION IN IRAQ AND EGYPT." World Bulletin of Management and Law 18 (2023).
6. Almashhadani M, Almashhadani HA. Internal mechanisms features, unfavourable behaviour and firm performance. International Journal of Business and Management Invention. 2022.
7. Al-Mashhadani M, Traits of internal mechanisms, unfavorable behavior, and assertive performance. International Journal of Business Invention and Management. 2022.
8. Dylan O'Driscol, Governance and Development in Iraq, Report Knowledge, evidenceand learning fordevelopment, Manchester, 2018.
9. Hajar, Hadi, Elhassani Ibtissam, and Sekkat Souhayl. "Unlocking the Potential of Artificial Intelligence in Public Service: Challenges, Opportunities, and Best Practices for Developing Countries-A systematic art review." Boletin de Literatura Oral-The Literary Journal 10, no. 1 (2023).
10. Kenneth Katzman, Iraq: Politics, Governance, and Human Rights, Congressional Research Service, 2014.
11. Mahmoudreza Rahbarqazi, Corruption Perceptions, Political Distrust, and the Weakening of Political Islam in Iraq, Spanish Journal of Sociology, n.29 (3, supl. 1), 2020.
12. Mohammed, Riyam Taqi, Rabab Adnan Al-Rubaye, and Bashaer Khudhair Abbas Alkhafaji. "Exploring the impact of corporate governance in improving transparency, combating corruption and promoting sustainable development plans-Evidence from listed banks Iraqi." In AIP Conference Proceedings, vol. 3092, no. 1. AIP Publishing, 2024.
13. S Safdar, A Khan, Z Andlib . Impact of good governance and natural resource rent on economic and environmental sustainability: an empirical analysis for South Asian economies.Springer. Environmental Science and Pollution. 2022.
14. Saradara, S. M., Khalfan, M. M. A., Rauf, A., and Qureshi, R. "On the path towards sustainable construction—the case of the United Arab Emirates: a review." Sustainability (2023).
15. Siriopoulos C, Tsagkanos A, Svingou A, Daskalopoulos E. Foreign direct investment in GCC countries: The essential influence of governance and the adoption of IFRS. Journal of Risk and Financial Management. 2021.